١٥

الدين والسياسة فى مصر المعاصرة!*

«غضب من الله أنزله من علیائه على آكلى لحم الخنزير!».. هكذا صوّر البعض من رجال الدين فى مصر قضية وباء «أنفلونزا الخنازير» التى تجتاح العالم. لم يعنهم فى كثير أو قليل الخطر الداهم الذى يحيق بالحياة، ولا ما يتهدد الملايين من مواطنيهم وأشقائهم فى البشرية أو الوطن!.

لكن هذا الموقف «المفارق» لم يكن جديدا على هذه النوعية من المشايخ الذين أداروا الظهر للناس ومشكلاتهم، وانحازوا لتفاسير ضيقة الأفق للدين ولتعليماته، التى حثّت على البر والعدل والمرحمة.

غير أن الأخطر من هؤلاء، الذى يحرك أغلبهم النظرة الضيقة والتعصب، تلك الفئة من «كبار رجال الدين»، التى تستخدم موقعها السامى فى المجتمع والنفوس من أجل تبرير القائم، ويستخدمها «السلطان» لمحاربة خصومه وتحسين صورته، ولتسويغ قراراته، ومقاومة عملية التغيير!.

انهم «مشايخ السلطان»، الذين كانوا دائما عونا للظلم، ويدا من أيدى البطش، واستخدموا سلاح التحليل والتحريم، لخدمة أغراض «الفرعون»، أو «الوالى»، أو «الخليفة»، أو «الملك» أو «الرئيس»، أو «الزعيم».. الخ!.

فطالما كان لرجال الدين، منذ كهنة مصر القديمة، دور، وأى دور، فى دعم الفرعون ومساندة الحاكم، والدفاع عن مصالح طبقتهم المميزة من

* جريدة «الأخبار» اللبنانية ـ ٢٠٠٩/٥/١٥.

خلال الدفاع عن السلطة ورموزها، وظل هذا الدور محفوظا على مدى التاريخ، باستثناء فترات محددة انحاز فيها كبار «المشايخ» إلى الشعب وقضاياه، وهى فترات الثورات والغليان الوطنى، مثلما حدث فى ثورات القاهرة على الحملة الفرنسية، والتحركات الشعبية التى انتهت بتولى محمد على حكم مصر عام ١٨٠٥، ووقائع الثورة الوطنية الكبرى عام ١٩١٩، قبل أن «تعود ريما لحالتها القديمة»، ويبقى الحال على ما هو عليه: كبار المشايخ عونا للسلطان، وصغارهم، ككل «الصغار»، ضحايا للقهر الطبقى، والتسلط والمعاناة.

وفى العقود الأخيرة، وبالتحديد منذ عهد «الرئيس المؤمن»، محمد أنور السادات، أصبح سلاح الدين واحدا من الأسلحة الجبارة، التى استخدمت بدهاء، وبكثرة، وبلا تحوّط، من أجل دعم سياسات وانحيازات النظام فى معاركه التى لم تهدأ للحظة ضد الخصوم من بقايا العصر الناصرى، وضد الشيوعيين فى الجامعة والمجتمع، وضد المجتمع نفسه، حينما بدأت مسيرة الارتداد عن منجزات عصر عبد الناصر، فاستُرجعت أراضى الإقطاع التى منحتها «الثورة» للفلاحين، بموجب قوانين «الإصلاح الزراعى» وسُلِّمَتْ مجددا لأثرياء الريف، وأعيدت المصانع المؤممة للملاك الرأسماليين القدامى (محليين وأجانب)، بحجة أن انتزاعها كان ضد تعاليم الدين، وبررت آلة الإعلام الدينى الرسمى، وعلى رأسها «مشيخة الأزهر»، ذهاب السادات إلى القدس المحتلة، وتوقيع «صلح العار» مع العدو الصهيونى، بالاستخدام المغرض للآية الكريمة ﴿وَإِن جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا﴾، وفى المعركة الأخيرة ضد «حزب الله» اصطنع «مشايخ السلطان» حربا ضروس ضد خطر وهمى اسمه «الخطر الشيعى»، فيما كان أحد قادة هذا الكورس، الدكتور حمدى زقزوق، وزير الأوقاف، يدعو المصريين إلى كسر جدار مقاومة «التطبيع» مع إسرائيل، والذهاب، بتأشيرة إسرائيلية، إلى القدس

المحتلة، بدعوى دعم أهلها من أبناء الشعب الفلسطينى.

بيد أن أبرز الأدوار الراهنة لهذه الفئة من «مشايخ السلطان» تأتى، هذه المرّة، فى مواجهة حالة الاحتقان السياسى والاجتماعى الممتد، والذى يهز البلاد منذ نحو خمس سنوات، وتغطيها من شمالها إلى الجنوب، وتكاد لا تستثنى فئة أو طبقة أو شريحة فى مصر، دون أن تلقى بظلالها عليها.

ففى مواجهة خطر الإضرابات والاعتصامات، الذى تنامى بصورة هائلة فى الفترة الأخيرة، وجّهت السلطة أشياعها من قادة «الطرق الصوفية»، الذى يبلغ تعدادها الملايين، من أجل التصدى لهذه الموجة الاحتجاجية العارمة، وفى مواجهة دعاوى مناهضة «توريث» الحكم للنجل «جمال مبارك» انبرى أحد أبرز مشايخ الطرق الصوفية، السيد علاء ماضى أبو العزايم، شيخ الطريقة العزمية، معلنا أن الإسلام لا يعرف من وسائل اختيار الحاكم سوى وسيلتى «البيعة» و «الوصية»، وأن الرئيس مبارك، مادام قد تم مبايعته رئيسا، فله أن يحكم مدى الحياة، وله أن يوصى بالحكم، من بعد عمره المديد، إلى نجله جمال، فهذا الأمر من صحيح الإسلام، وليس توريثا للسلطة، وذكر أن الإسلام لا يعرف شيئا اسمه الديمقراطية، وأن الحكم الحالى حكم صالح لا ينبغى الخروج عليه، لأنه يحكم بما أنزل الله، ولا يُبطل فريضة من فرائضه.

وبمناسبة الدعوة لإضراب يوم ٦ أبريل الماضى، ألقت «المؤسسة الدينية»، (الشعبية) والرسمية، بثقلها، فى كفة النظام، وخاضت معركة طاحنة تستهدف تشويه صورة أعداء السلطة، واتهامهم بكل نقيصة، فرغم البديهية التى تقول بأن العقيدة الوحيدة التى يتفق عليها المؤمنون كافة، هى عقيدة «توحيد الخالق»، فقد قدم السيد محمد الشهاوى، رئيس اللجنة الخماسية لإدارة أعمال «المجلس الأعلى للطرق الصوفية»، رؤية جديدة لهذه العقيدة، باعتبارها عقيدة «توحيد الحاكم»، حين أعلن أن:

«هناك عقيدة واحدة يتفق عليه جميع رجال الطرق الصوفية فى مصر، عن قناعة وإيمان، وهى عدم الخروج على ولى الأمر الحاكم، والطاعة التى نص عليها الإسلام»، مؤكدا أن «الطرق الصوفية لها رأى فى مسألة الإضرابات والاعتصامات والوقفات الاحتجاجية، إذ تراها وسائل عنف ضد الدولة!، وهو ما يرفضه جميع أبناء الطرق الصوفية، خاصة أن العنف لا يحقق أى هدف نبيل»، قاطعا بأن: «الدعوة لإضراب ٦ أبريل غير واضح منها سوى أن هناك شخصيات بارزة مصرية، وأياد خفية خارج مصر، تقصد تشويه صورة مصر، والعمل على تحقيق مكاسب شخصية، بإحراج القيادة السياسية وتعريتها!»، منهيا حديثه بالقطع بأن «الاستجابة لدعوة الإضراب» عار «على جبين كل مصرى!!».

أما الشيخ مصطفى الصافى، شيخ «الطريقة الصافية»، فقد كرر نفس المعنى، بتأكيده على أن «العنف (وهو هنا يقصد محاولة المواطن البسيط المطحون، الدفاع عن وجوده وقوت يومه الشحيح، وليس عنف جحافل الأمن المركزى وبلطجية النظام فى مواجهة الشعب!) ليس من الإسلام، الذى ينشد الحفاظ على سلامة المجتمع من الأفكار الخارجية التى تهدف إلى الإساءة لمصر، وتقليل دورها وريادتها فى جميع النواحى!»، مضيفا «إن الطرق الصوفية تحرم فكرة الخروج على الحاكم سواء بالإضرابات أو الاعتصامات، وغيرهما من الوسائل غير الشرعية، التى تخالف الشرع الذى يدعو إلى طاعة ولى الأمر!... إن النقاش والتفاوض السلمى هو المنهج الذى يجب أن يتبعه الجميع لمساعدة ولى الأمر فى الخروج من الأزمات والمشاكل التى نعانى منها، فى ظل وجود أعداء كثيرين للوطن والإسلام، فى الداخل والخارج،.. من الغفير إلى الوزير من مؤيدى الطرق الصوفية يؤمنون بذلك»!.

وعبّر الشيخ أيمن طه عثمان، شيخ «الطريقة الرحيمية القنائية» عن

ذات الأفكار، بقوله: «إن مشايخ الوجه القبلى يؤمنون بقدرة الرئيس مبارك على إدارة الأمور!، وإن اللجوء إلى طرق غير مشروعة هو أمر مرفوض، وليس من الإسلام فى شىء!... إن فكرة الإضرابات والاعتصامات «فاشلة»، وإضراب ٦ أبريل لن ينجح فى محافظات الوجه القبلى، ووراء الدعوة لها توازنات ومصالح شخصية وعدائية تستهدف ضرب استقرار مصر»!.

غير أن هذه الأفكار ليست وقفا على المؤسسة الصوفية فى مصر وحدها، وعلاقتها التاريخية بالسلطة معروفة، ولكنها موقف «المؤسسة» الرسمية أيضا، فالشيخ «عبد الفتاح علام»، وكيل هيئة الأزهر، يؤكد هذا المنحى العام بقوله «إن الإضرابات والاحتجاجات حرام، وأصحابها آثمون!».

إذن هناك إجماع بين قادة المؤسسة الدينية غير الرسمية، (الطرق الصوفية)، وكذلك قادة المؤسسة الدينية الرسمية (الأزهر)، على وجوب خضوع «العامة» للحاكم، حتى لو نهب واستبد، وفسق وعربد، مادام يسمح لهم بالتواجد، ويسمح بميكروفونات الجوامع التى لا تتوقف، وبرامج التكفير والفتيا بغير علم، التى لا تنقطع!.

أما أن ينهب هذا الحكم ثروة المجتمع، ويفرّط فى أمنه ومصالحه، ويهدر أعمار بنيه ومستقبلهم، ويحرق ويبيع ويحتكر بلا رابط أو خشية من مساءلة، ويجعل البلاد سجنا كبيرا، ويحولها إلى ساحة للتعذيب على المستوى العالمى، خدمةً لكل من تمنع قوانين بلاده اقتراف هذه الجريمة النكراء فيها!، أما أن يهوى الحاكم بالوطن إلى حضيض غير مسبوق، فيُجيع الشعب، ويسرق قوت يومه وأمنّ غده، ويمنح العدو مالا يناله صاحب الأرض من امتيازات ومكافآت،.. إلخ!!.. فهذا أمر لا يهم السادة من «شيوخ السلطان»، الذين أصمّوا آذانهم، فلم يسمعوا أنات المكلومين، وهمهمات المعذبين، فإذا ما فتح هؤلاء البؤساء أفواههم بالشكوى، أو جهروا مطالبين بالحق، أصبحوا دعاة للعنف، ومحرضين على الفتنة،

ومثيرين للشغب، خارجين عن ملة الإسلام، مطرودين من رحمة العقيدة السمحاء، مع أن الإسلام يعلمنا، دائما، ألا نصمت فى مواجهة الظلم، وأن أفضل الجهاد: «وكلمة حق فى وجه سلطان جائر».

ومن جانب آخر، لم يتخلف قادة الكنيسة القبطية المصرية عن الركب، فقد انحازوا فى (انتخابات) الرئاسة الماضية، وانتخابات مجلس الشعب (٢٠٠٥)، إلى الرئيس مبارك والحزب الوطنى، وسينحازون فى أية (انتخابات) جديدة إليهما، لظنهم أنهما صمام الأمان لأقباط مصر من اجتياح الأصولية الإسلامية البلاد، وبدلا من حث «شعب الكنيسة» على الغضب ضد الظلم والتمييز، ودعوة «الرعية» إلى الانخراط فى النضال الديمقراطى، من أجل انتزاع دولة الحرية والعدل والمواطنة والقانون، التى وحدها، تحمى الحقوق وترسى دعائم الاستقرار الحقيقى، انحازوا، هم أيضا، كزملائهم من «مشايخ السلطان»، وإن من منطلق مغاير، إلى دولة القهر والاستبداد، والتسلط والفساد، بل وإلى النظام الذى يتحمل المسئولية المباشرة عن إطلاق سُعار التعصب الطائفى المقيت فى البلاد.

الدين الحق يعلم المؤمنين الانتصار للحقيقة، والتضحية فى سبيل الإنسان، والمواجهة والشجاعة للظلم والمفاسد، وويل له من مشايخ السلطان وكهنته، فى كل زمان ومكان.

■ ■ ■